adeela عديلة

مطمورة عديلة

Sudan Rights Watch Network

تقرير عن أحداث ولاية وسط دارفور

معسكر الحصاحيصا

تقرير مشترك

مشروع حكايات

مطمورة عديلة

أكتوبر 2024

فهرست

فهرست 1

خلفية تاريخية **2**

السياق التاريخي لمعسكر الحصاحيصا، وسط دارفور 3

حرب الـ15 من أبريل 2023 5

منهجية البحث **8**

المصادر المغلقة 8

المصادر المفتوحة 9

الرصد 9

التحقق 10

النتائج **12**

حصار معسكر الحصاحيصا 12

سمات الحصار على معسكر الحصاحيصا 12

سقوط الفرقة 21 مشاة والهجوم على معسكر الحصاحيصا 14

التحليل القانوني 21

أولًا: الإطار القانوني 21

ثانيًا: عناصر الجرائم 22

ثالثًا: المسؤولية القانونية 28

رابعًا: تقييم الهجوم 28

خامسًا: التصنيف القانوني للجرائم 29

سادسًا: تحليل الأنماط 29

سابعًا: التوصيات القانونية 30

الخاتمة والتوصيات **31**

التوصيات 31

خلفية تاريخية

أدّى إنفجار الصراع في ولايات دارفور في غربي السودان في العام 2003 بين الحركات المسلحة (حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) والجيش السوداني وأذرعه المختلفة والمجموعات العسكرية الموالية له -وقتها- مثل الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها "الجنجويد[1]"، إلى أزمة إنسانية كبيرة، ارتكب كلاهما جرائم ضد المدنيين، نتج عنها نزوح 2.5 مليون من السكان بحسب الأمم المتحدة وتدمير واسع للقرى حيث سجلت ما يقارب 200،000 حالة وفاة معظمها بسبب الأمراض المتعلقة بالصراع وسوء التغذية. جذب النزاع اهتمام المجتمع الدولي، وأسفر عن تدخلات إنسانية من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، فضلاً عن المحكمة الجنائية الدولية التي وجهت اتهامات ضد بعض المسؤولين السودانيين مثل عمر البشير (رئيس الجمهورية السابق)، على محمد عبد الرحمن (المعروف بعلي كوشيب، قائد مليشيات الجنجويد بوادي صالح)، أحمد هارون (وزير داخلية سابق) وعبدالرحيم محمد حسين (وزير دفاع سابق) حيث وجهت لهم تُهم تتراوح ما بين ارتكاب جرائم حرب، إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

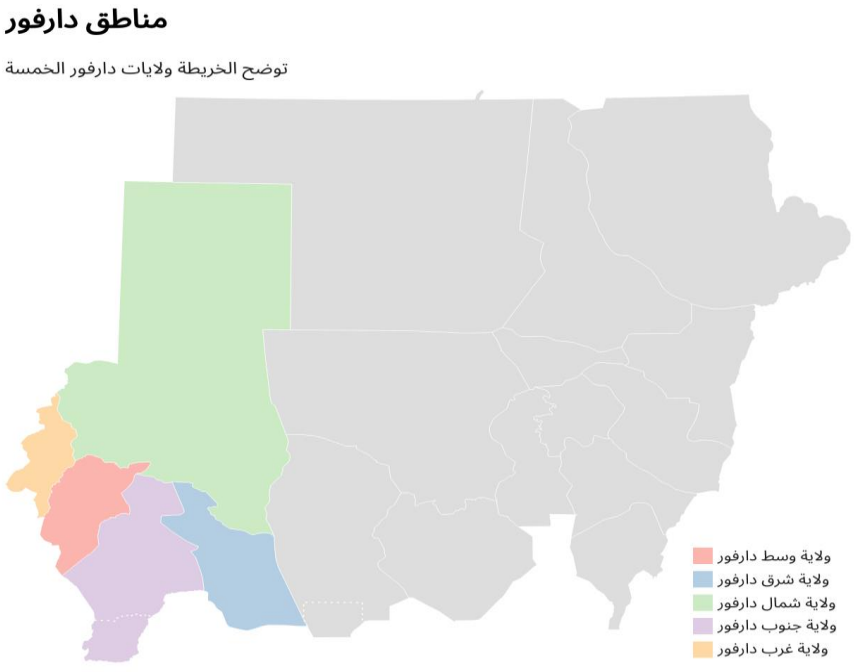

[1] جماعات مسلحة قُدِّمت كقوة رديفة للجيش.

على الرغم من توقيع عدد من اتفاقيات السلام، بدءًا من اتفاقية انجمينا2004 ، مرورًا باتفاقية الدوحة ،2011 لاتفاقية أبوجا 2006 حتى اتفاقية جوبا2 020 إلا أن الصراع لم ينتهِ بالكامل. وظلّت المنطقة تعاني من عدم الاستقرار والنزاعات المستمرة، ومرّ الإقليم -وما زال- بأزمات إنسانية متكررة متمثلة في الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد

المدنيين وجرائم الحرب وجرائم التطهير العرقي. وعانى مواطنو/ات دارفور من أزمات نزوح متكررة وغياب الاستقرار الأمني ونقص حاد للخدمات في المنطقة و أنماط متكررة من الانتهاكات.

السياق التاريخي لمعسكر الحصاحيصا، وسط دارفور

تم تأسيس معسكر الحصاحيصا في نهاية العام 2003 وبداية العام 2004 في ولاية وسط دارفور، في الجزء الغربي من مدينة زالنجي. ويقع المعسكر بمسافة 600 متر من أول نقطة في قاعدة الجيش الخاصة بالمدينة و1.6 كيلومتر من بوابة (الفرقة 21 مشاة زالنجي)، بينما يبعد مسافة كيلومترًا واحدًا من وسط المدينة. ويبلغ عدد النازحين/ات في المعسكر ما يُقدر بـ 50،000 نازح/ة.

خريطة توضيحية للبعد الجغرافي بين معسكر الحصاحيصا و الفرقة 21 مشاة

خريطة صممت من قبل فريق تحقق مشروع مطمورة بتاريخ 25\09\2024 توضح المسافة بين معسكر الحصاحيصا وسط دارفور والفرقة 21 مشاة زالنجي.

مع بداية أزمة دارفور في 2003 وتصاعد الصراع المسلح، بدأت حركة النزوح للمعسكر من شتى قرى مدينة زالنجي حاضرة ولاية وسط دارفور. حيث كانت حركة النزوح تجاه المعسكر من القرى الغربية مثل كونو، تولولو باركي، كانقي، كارقولا، ارنجانقا، مرنقو وماركباج، ومن الاتجاه الشمالي مثل قرى كوركوم، كرر، والعبيدية والجهة الجنوبية مثل

كوقي وديم اورتينج وغيرها من القرى المختلفة التي تأثّر قاطنيها بالنزاع المسلح في 2003 بين الجيش السوداني بإسناد مباشر من مليشيات الجنجويد ضد الحركات المسلحة في ولايات دارفور.

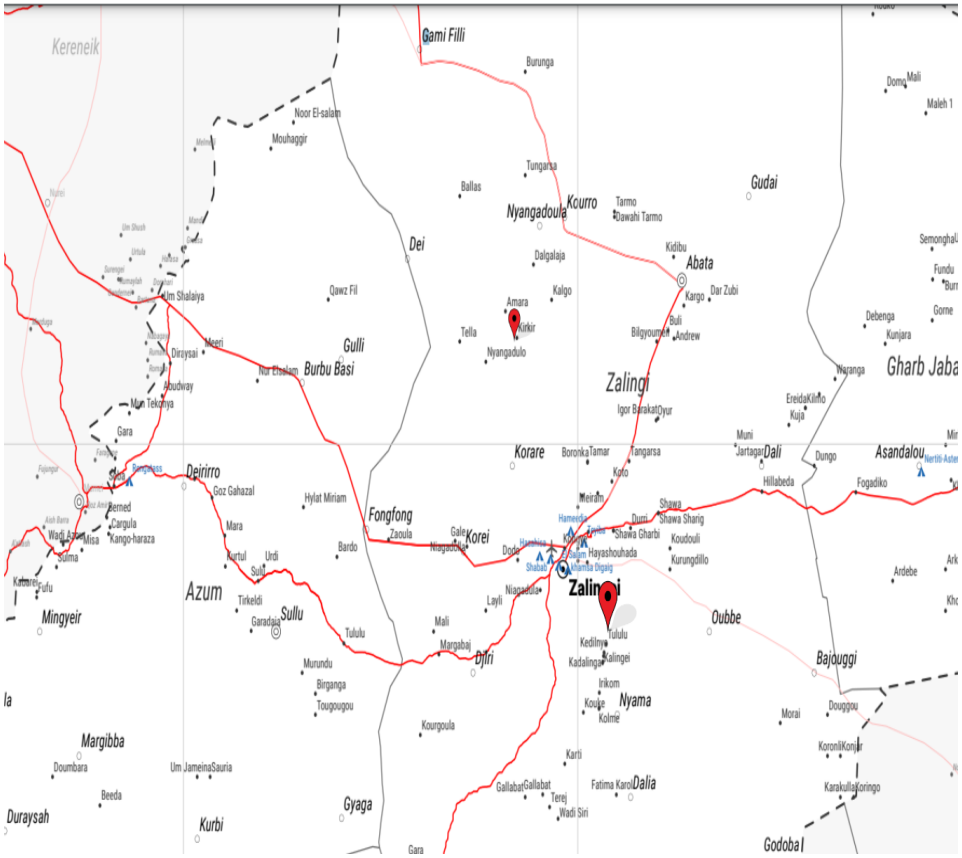

مصدر الخريطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، توضح الخريطة القرى المجاورة لمدينة زالنجي من جميع الاتجاهات.

في بداية الأزمة، مرّ النازحون/ات بظروف قاسية للتأقلم على حياة المعسكر. ومن أصعب التحديات التي كانت تواجه النازحين/ات هي التحديات الاقتصادية المتعلقة بتوفير لقمة العيش حيث كان أغلب الناس يعملون في تجارة الحطب والفحم.

وبخلاف الأوضاع الإنسانية المتدهورة، عانى قاطني المعسكر أيضًا من أزمات توفّر غذاء حادة أسفرت عن العديد من الوفيات بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء. وبالرغم من ارتفاع نسب البطالة بشكل كبير مع بداية النزوح نتيجة

عدم استقرار الوضع الأمني، إلا أن الأوضاع استقرت نسبياً فيما بعد، مما أتاح بعض الفرص لإعادة ترتيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للنازحين. تمكن الناس من إعادة بناء حياتهم تدريجيًا، حيث استعاد سوق العمل نشاطه وعاد الأطفال إلى مقاعد الدراسة، مما أسهم في تحقيق استقرار نسبي بمستويات مختلفة، وفقًا للظروف المحلية.

حرب الـ15 من أبريل 2023

منذ بدء الصراع المسلح بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني في الـ15 من أبريل في العام 2023 في العاصمة الخرطوم، ومن ثم بدأ يتوسع الصراع لولايات السودان المختلفة، من ضمن الولايات التي انتقل إليها الصراع المسلح هي ولايات إقليم دارفور. وكما ذُكر في مقدّمة هذا التقرير، تعرف دارفور بتاريخها الطويل من الصراع وانعدام الأمن الذي يبدأ منذ العام 2003.

مع اختلاف الجهات المتصارعة، وتبدّل مواقعها داخل الصراع (حيث كان الجيش السوداني حليفًا للدعم السريع في قتال الحركات المسلحة الموجودة في دارفور بينما الآن تقف بعض هذه الحركات حليفة للجيش السوداني في قتاله ضد الدعم السريع في نفس المناطق)، تُظهر المعطيات أن الثابت الوحيد خلال كل هذه الصراعات المختلفة هو معاناة المواطنين والمواطنات في دارفور من أنماط انتهاكات متكررة وجرائم الحرب وأزمات النزوح وما يصاحبها من معاناة اقتصادية واجتماعية. يسعى هذا التقرير للاجابة عن سؤال ما الذي حدث في معسكر الحصاحيصا في ولاية وسط دارفور في الفترة ما بين انفجار حرب 15 أبريل 2023، ويوم سقوط الفرقة 21 مشاة زالنجي في 31 أكتوبر 2023 على يد قوات الدعم السريع بعد أن كانت تحت سيطرة الجيش السوداني.

تم التقاط صورة القمر الصناعي في تاريخ 24 يونيو 2024 من قبل فريق تحقق مشروع مطمورة، والتي تُظهر مقر الفرقة 21 مشاة من خلال الخرائط الأرضية لقوقل. يُبرز العرض التصويري للبيانات المشتركة للصورتين،حيث تُظهر الصورة الأولى - أحد الجنود يرتدي الزي الرسمي لقوات الدعم

السريع أمام لافتة مكتوب عليها "قيادة الفرقة 21 مشاة" وهى لقطة شاشة تم التقاطها بتاريخ 2024\06\24 من فيديو تم نشره عبر منصة اكس من قبل صفحة الردع الالكتروني بتاريخ 31\10\2023. تظهر لقطة الشاشة أيضًا العلامات الأرضية المميزة كأسلاك الكهرباء الممتدة والأشجار في الخلفية. أما الصورة الثانية فهي صورة قمر اصطناعي تُظهر تطابق العلامات الأرضية للفرقة مع لقطة الشاشة من خلال العرض التصويري للمتشابهات بين المصدر الأصلي والخرائط.

لقطة شاشة تم التقاطها من قبل فريق تحقق مشروع مطمورة بتاريخ 14\10\2024 من قبل فيديو تم نشره عبر صفحة الخبر السريع على منصة اكس بتاريخ 31\10\2023.

توضح لقطات الشاشة أعلاه مقارنة تحليلية للزي، حيث يشترك الزي الأول للمتحدث الرسمي للدعم السريع والثاني لأحد الجنود أمام مقر القيادة فى مشتركات منها اشارة الدعم السريع على الجهة اليمنى من الزي، بالإضافة إلى الشعار على الجهة اليسرى.

أيضًا، يركّز التقرير على الأحداث التي سبقت، كالحصار على المنطقة، تحديدًا في الأسبوع السابق للسقوط. من المهم أن نشير إلى أن معسكر الحصاحيصا يقع بالقرب من قيادة الفرقة 21 مشاة زالنجي، وهي بالضبط المنطقة التي أُقيم عليها حصار منذ 26 سبتمبر إلى الـ31 من أكتوبر من قِبل قوات الدعم السريع. يهدف التقرير إلى:

1. توثيق وفهم أثر هذا الحصار على النازحين والنازحات في معسكر الحصاحيصا؛
2. وتوضيح تبعات الهجوم على الفرقة ومن ثم الهجوم على المعسكر والجرائم التي ارتكبت أثناء الهجوم وفي طريق النزوح من المعسكر لمناطق أخرى مختلفة؛
3. وتوثيق أوضاع النازحين/ات في الدور والملاجئ التي يقيمون فيها الآن، بالإضافة إلى تقييم الأوضاع الأمنية والاقتصادية هناك.

منهجية البحث

يستخدم البحث المصادر المغلقة (مقابلات أُجريتْ بواسطة فريق مشروع حكايات على الأرض بالتعاون مع منظمة عديلة) والمصادر المفتوحة كأدوات رئيسية لجمع المعلومات، كما يستخدم آليات مختلفة للتحقق منها وتحليلها. يتم التحقق من المعلومات المذكورة في المقابلات عن طريق مقارنة اتساقها بعضها البعض، واتساقها مع معلومات مجموعة من عدة مصادر خارجية.

يتم تحليل المعلومات بطريقتين: أولًا، المنهج الوصفي وتحليل المحتوى. عند اتباع هذا المنهج تُقام المقابلات، ومن ثم، تُشفّر وتُفرّغ كتابةً، وتُحلّل البيانات النوعية بشكل دقيق لفهم الأحداث بصورة أدق. وعند التحقق -كما ذكر مسبقًا- تستخدم طريقة تقاطعية المعلومات في المقابلات للحصول على السرديات الأكثر تكرّرًا عند مقارنة المقابلات المختلفة. وعلاوة على ذلك، تُحلّل نصوص المقابلات وشكل الخطابات بغرض تحديد الأنماط المتكررة، الموضوعات، أو المعاني التي تتعلّق بحادثة الهجوم على معسكر الحصاحيصا. أما الطريقة الثانية فهي تحليل السياق الاجتماعي والسياسي للمنطقة والتحقق من التفاصيل الجغرافية والزمنية. بالإضافة إلى ما سبق، يقوم فريق المعلومات مفتوحة المصدر بجمع المعلومات المختلفة المتاحة على الإنترنت والتحقق منها بطُرق معيارية دقيقة تضمن مراكمة معلومات أكثر مصداقيةً.

المصادر المغلقة

أقام الفريق 24 مقابلة صوتية مع المتأثرين بحادثة الهجوم على معسكر الحصاحيصا مقسمة على ما يلي:

- 17 مقابلة مع رجال.
- 7 مقابلات مع نساء.

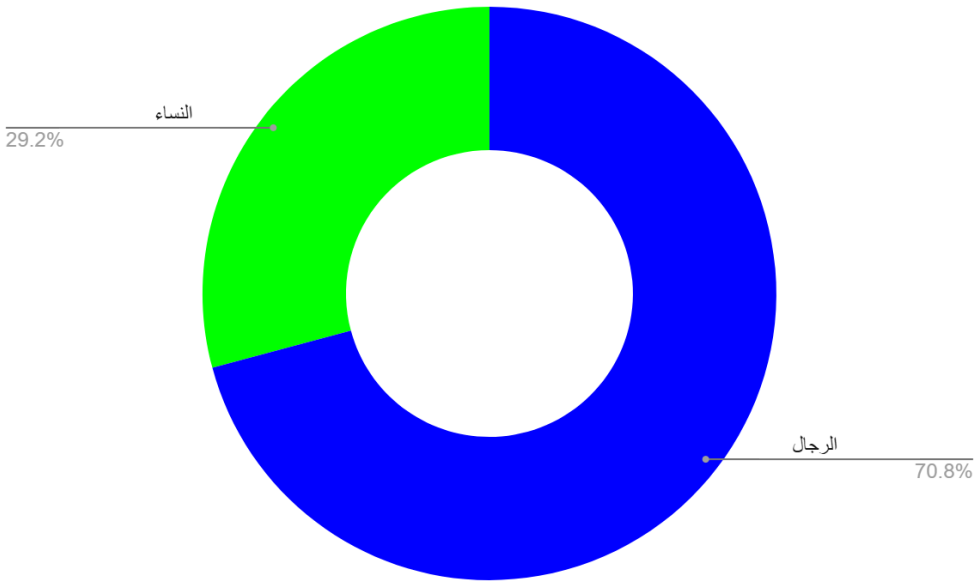

ضمن هذه المقابلات التي استهدفت النازحين/ات من معسكر الحصاحيصا توجد مقابلات مع:

- مقابلة مع فرد عسكري ينتمي للقوات المسلحة.
- مقابلة مع أحد القادة الإداريين للمعسكر.
- مقابلة مع ناشط في العمل الإنساني.

واتبع الفريق خطوات ومبادئ معيارية في إجراء مقابلات انتهاكات حقوق الإنسان مثل الموافقة المستنيرة، والنهج المراعي للصدمات، والمفاهيم الأساسية في عمليات إجراء المقابلات. احتوت الاسئلة على تبويبات مختلفة متعلقة بفهم السياق والتوثيق لما حدث في فترة الحصار على المعسكر وحادثة الهجوم وطريق النزوح والوضع الإنساني والاقتصادي والاجتماعي الحالي في دور النزوح واللجوء المختلفة. وبعد إجراء المقابلات، تم تحليل المعلومات المتاحة نوعيًا لكشف انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حادثة الهجوم على معسكر الحصاحيصا، وبالإضافة إلى معرفة مرتكبيها المحتملين.

المصادر المفتوحة

الرصد

من خلال متابعة المصادر المتاحة على شبكات الانترنت، والتتبع الدقيق لما حدث في ولاية وسط دارفور عند الهجوم على معسكر الحصاحيصا، قام فريق البحث الخاص بالمصادر المفتوحة برصد عدد **17** رابط من البيانات من مقاطع الفيديو والصور المتعلقة بفترات مختلفة لهذه الحادثة (مثل حادثة يوم سقوط الفرقة، طريق النزوح وحصار المعسكر، التدمير الواسع للممتلكات والوضع الإنساني في الولاية)، بالإضافة للتقارير والمرجعيات القانونية التي تم رصدها من خلال بحث قوقل المتقدم. قُسّمت البيانات المرصودة بالصورة التالية:

1. تم رصد عدد 15 رابط عن حادثة سقوط الفرقة 21 زالنجي وحصار المعسكر من خلال منصتي اكس وفيسبوك.
2. تم رصد عدد 17 رابط عن التدمير الواسع للممتلكات والوضع الإنساني من خلال منصتي تويتر و فيسبوك.
3. تم رصد عدد 39 رابط عن التقارير المختلفة، الاتفاقيات والمرجعيات القانونية من خلال بحث قوقل المتقدم.

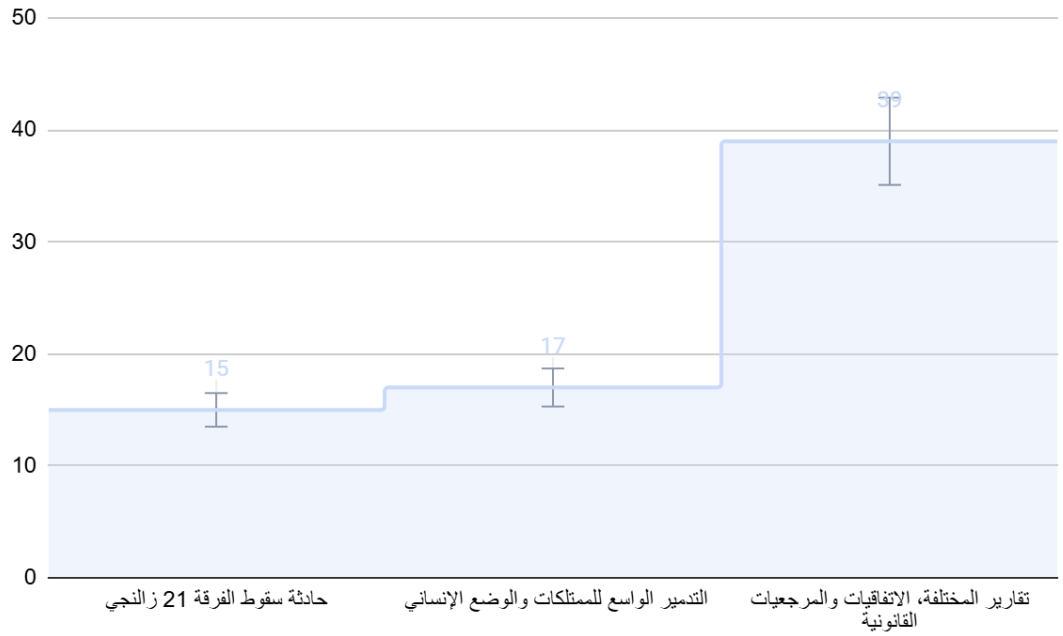

بناءً على معايير التحقيق المفتوح لجمع البيانات، تبدأ العمليّة بتحديد أهداف واضحة لتقييم الوضع والأحداث الجارية وتحديد المناطق المتأثرة، ثم تحديد مصادر موثوقة مثل التقارير والأخبار من المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية غير الحكومية، والإعلام (مثل منظمة أطباء بلا حدود، الأمم المتحدة، والجزيرة، وغيرها) ومنصات التواصل الاجتماعي (مثل أكس[2]، فيسبوك، تيليجرام، باستخدام أدوات بحث متقدمة على هذه المنصّات.

بعض هذه العمليّات تتضمّن: استخدام شريط البحث على فيسبوك للتفتيش عن كلمات مفتاحية معينة، أو استخدام علامات الاقتباس للبحث عن جمل أو كلمات محددة في محرّكات البحث، أو استخدام شريط البحث في تيليجرام للوصول لقنوات أو مجموعات متعلقة بالحدث المعين، أو استخدام البحث المتقدم في تويتر من خلال تحديد التواريخ، المواقع، ولغة التغريدات، بالإضافة للبحث عن طريق الهاشتاق للعثور على المحتويات ذات الصلة .

بعد ذلك، جُمعت البيانات وحُفظتْ في جداول بيانات وقواعد بيانات مصمّمة خصيصًا لهذا الغرض. مرّت أيضًا بعمليّة تنظيف مستمرة لرصد التغييرات والتحديثات الجارية. بعد تنظيف البيانات، تم أرشفتها للحفاظ على المعلومات.

التحقق

أخيرًا، وبعد الانتهاء من عملية الأرشفة، والتأكد من اكتمال جودة المعلومات، تم التحقق من الأحداث المختلفة مثل سقوط الفرقة 21 مشاة والهجوم على معسكر الحصاحيصا.

لفحص مصداقية ودقة البيانات، قام فريق البحث باجراءات صارمة، وفق معايير التحقق من المصادر المفتوحة، شملتْ التحقق من العناصر التالية:

[2] تويتر سابقاً.

1. تحليل السياق :عملية تقييم شاملة تهدف إلى فهم سياق الظروف التاريخية، الاجتماعية، الثقافية والإثنية المحيطة بالحدث.
2. التحقق من المصدر: هنا يتم التحقق من، وتقييم الأشخاص / الجهات التي قامت بتحميل المادة على الشبكات الإلكترونية للتأكد من صلاحيتها للاستخدام داخل حيز البحث، وتقييم حيادية المصدر وتأثير التحيّزات المحتملة على مصداقية وموضوعية المعلومات المقدمة.
3. التحقق من الموقع الجغرافي: في هذه الخطوة، يتم تحديد المعالم الأرضية في المصادر التي يمكن تحديد موقعها الجغرافي باستخدام خرائط قوقل وقوقل الأرضي. أيضًا تجرى عمليّة بحث عكسي للمصادر للتأكد من صِحّة المعلومات ومطابقة الصور / الفيديوهات مع المصادر الأولية. أخيرًا تُحلّل مناطق الحرائق باستخدام خرائط ناسا للتحقق من وجود حرائق في المناطق المستهدفة ومدّة استمرارها.
4. التحقق من التاريخ والوقت: هنا يتم فحص بيانات الفيديو الوصفية لمعرفة تاريخ ووقت تسجيل الفيديو والتحقق من توافق تاريخ النشر مع التاريخ الفعلي للحدث. أجريت أيضًا عمليّة تحليل ظل للقطات شاشة مختارة من الفيديوهات المراد التحقق منها لتحديد الوقت المحتمل للحادثة ومع توفير معلومات شاملة عن موقع الشمس ومراحل ضوئها المختلفة، وأطوال الظلال لأيّ موقع ووقت محدَّدَين. مع تحليل مسار الشمس ووقت شروقها، ذروتها وغروبها، بالإضافة إلى الاتجاه، والارتفاع، وطول الظل في أوقات ومواقع محددة لتحديد التوقيت الفعلي للحدث.
5. التحقق من هوية الجناة المحتملين :في هذه الخطوة، يتم التحقق من هوية الجناة أو الكيانات المسؤولة من خلال تحليل الزي الرسمي، البيانات الصادرة من الجهات الرسمية، بالإضافة إلى مقارنة المصادر مع نتائج البحث العكسي المشابهة في منطقة اهتمام البحث.

النتائج

حصار معسكر الحصاحيصا

مع تجدد النزاع في 15 أبريل 2023، بدأت حركة نزوح جديدة من المواطنين/ات في المناطق حول المعسكر، حيث كان يقطن هناك ما يقارب الـ 50،000مواطن/ة من النازحين/ات منذ بدء الصراع في .2003في بداية توسع النزاع لوسط دارفور، كان معسكر الحصاحيصا من المناطق الأقل تأثرًا بالاشتباكات فنزح الناس من مناطق مثل كونجومية والمحافظين ودردق و معسكر شباب إليه، وكانت الزيادة السكانية في المعسكر كبيرة. يتحدّث أحد الشهود مقدرًا نسبة الزيادة و يقول:

> "يعني العدد جات زاد زي 2000 أسرة منهم 1000 من الأطفال و1200 من النساء و800 من الرجال. آيي طبعًا الناس جات من الأحياء المختلفة من الاستاد، من الاستاد الحصاحيصا المدينة، كنجومية، المحافظين، دردق، ومعسكر شباب. دي كان في 2023 شهر 4."

أثرت هذه الزيادة بصورة مباشرة على الخدمات، فتجلى العجز في توفير المياه والغذاء وارتفعت أسعار السلع الغذائية في الأسواق مما زاد من معاناة النازحين/ات.

كان الحصول على المياه يتطلب نقلها على متن عربة من الخشب يجرها حمار تعرف محليًا بإسم "كارو". وكانت حركة التجارة في بضائع كالبصل والحطب والفحم، وكما تعمل فئة النساء في بيع الفول والشاي داخل المعسكر في فترة الحصار.

في مطلع سبتمبر من العام 2023، بدأت قوات الدعم السريع حصارها على معسكر الحصاحيصا من ثلاث جهات مختلفة: الغرب والشرق والشمال. الجدير بالذكر أن الحركة خارج المعسكر كانت مصحوبة بمخاطر عديدة مثل النهب والسلب والاعتقال وحتى القتل من تلك القوّات. كما كان الخطر مضاعف للنساء حيث أنهن معرضات كذلك لجرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

سمات الحصار على معسكر الحصاحيصا

1. فرض حصار على المعسكر والمنطقة حوله ومنع النازحين/ات من الخروج خارج نطاق مساحات المعسكر وحرمانهم/ن من حرية التنقل.
2. القصف المدفعي المتكرر من قبل قوات الدعم السريع على المعسكر بسبب موقعه المتاخم للفرقة الخاصة بالقوات المسلحة مما أدى لسقوط عدد من القتلى. من خلال التحقيق لم نتمكّن من التأكد من طبيعة القصف: هل كان يستهدف المعسكر أم كان بسبب تواجده بالقرب من الفرقة العسكرية؟ على أيّ حال، المؤكد من مطالعة المقابلات أن قوات الدعم السريع اتهمت سكان المعسكر بموالاة الجيش السوداني، وأن القصف كان عشوائيًا بصورة غير مراعية للأعيان المدنية.
3. صعوبة في دفن الجثث خارج المعسكر في المقابّر المخصصة بسبب منع الحركة من وإلى المعسكر، بالإضافة لخطورة الحركة كذلك، فالتدوين المدفعي من قوات الدعم السريع كان مستمرًا لأوقات طويلة

خلال الأيام ما قبل الهجوم على المعسكر. بعض الأهالي اضطروا لدفن جثث ذويهم داخل منازلهم تفاديًا لهذه المخاطر.

4. منع دخول المواد الغذائية والأدوية وغيرها من الخدمات الأساسية للمعسكر مما أدى إلى ارتفاع معدّلات سوء التغذية وحدوث عدد من الوفيات من الأطفال وكبار السن. يقول أحد القادة الإداريين للمعسكر واصفًا هذا الأمر:

> "الدعم السريع وقياداتهم الموجودة في زالنجي هم النفذوا الحصار لي معسكر الحصاحيصا. حصار كامل شامل خربوا كلو: اول حاجة المياه، البوابير بتاعت الموية المن وادي أزوم دي حرقوها كلها والكوابل شالوها وخلاص عطلوا الموية، مافي موية. وفي معسكر حصاحيصا الارضية بتاعتو كلو يعني مويتو ما بتشرب بتاع المضخات. ناس كان بتعتمد على موية المطر، الموية بتاع الفناطيس ما يخش. اصعب من كدا يعني رطل السكر ما تخش بيو معسكر الحصاحيصا، أي مواد غذائية ما يخش معسكر الحصاحيصا"

5. توقف شبه كامل لحركة التجارة التبادلية من وإلى المعسكر.
6. تعرّض كل شخص يتجول خارج مساحات المعسكر لعدة مخاطر مثل النهب والسلب والاعتداء الجسدي والجنسي والاعتقال والتعذيب أو الإجبار على دفع غرامات ومصادرة وسائل الحركة مثل التُك تُك[3] .مثل هذه الانتهاكات تصنف كجرائم ضد الإنسانية خاصةً التعذيب والسجن ومنع التنقل والحركة.
7. جرائم عنف جنسي واختطاف واستعباد جنسي ضد النساء والأطفال أثناء تحركهنّ للبحث عن الغذاء أو سبل كسب العيش – وهي كذلك تصنف كجرائم ضد الإنسانية.
8. منع دخول المواد الدوائية ومواد الرعاية الصحية للمعسكر ومنع الأهالي من التحرك بالمصابين أو المرضى بحثًا عن المساعدة الطبية. تسبّب هذا المنع في تدهور معدلات الصحة العامة (خاصة عند النساء والأطفال والمصابين بالأمراض المزمنة)، وارتفع، نتيجةً لذلك، عدد الوفيات بأمراض متعدّدة، بالإضافة للمتأثرين بالقصف المدفعي.
9. تدهور في مقومات الصحة الانجابية للنساء، ومعاناة ملحوظة للأمهات الحوامل والمرضعات بسبب نقص الرعاية الصحية والغذاء.
10. نهب سوق زالنجي الكبير فاقم معاناة الحصول على السلع الغذائية، مع الأخذ في الاعتبار أن المواطنين/ات كانوا ممنوعين من التحرك خارج المعسكر، بينما يلجأ من يخرج منهم/ن للتسلل في طرق يُعتقد أنها أقل خطرًا.

[3] عربة بثلاث عجلات تستخدم في نقل الخضروات بصورة أساسية ولها استخدامات اخرى كعربة مواصلات.

صورة قمر اصطناعي تم التقاطها بتاريخ 25\09\2024 من قبل فريق تحقق مشروع مطمورة توضح سوق زالنجي الكبير.

سقوط الفرقة 21 مشاة والهجوم على معسكر الحصاحيصا

بدأ الهجوم على معسكر الحصاحيصا وقيادة الفرقة 21 مشاة منذ نهار 30 أكتوبر 2023، حيث استمر القصف المدفعي العنيف بحسب افادات الشهود منذ الساعة الثالثة عصرًا حتى صباح 31 أكتوبر.

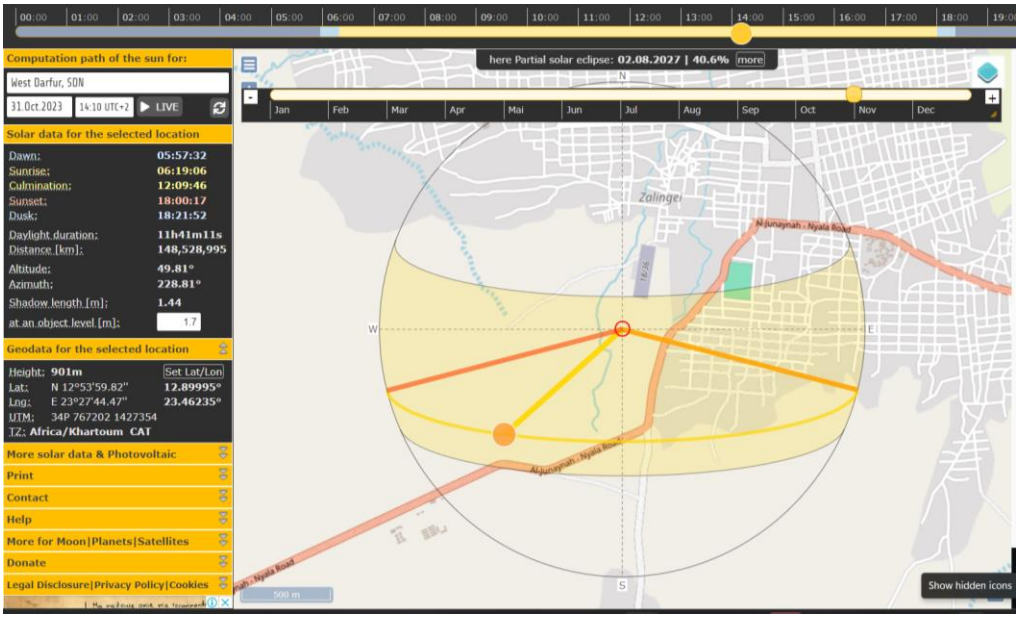

صورة قمر اصطناعي تم التقاطها بتاريخ 15\10\2024 من قبل فريق تحقق مشروع مطمورة. توضح الصورة تحليل الظل للصورة المرفقة أعلاه لأحد جنود الدعم السريع أمام الفرقة 21 مشاة زالنجي. تظهر هنا معلومات شاملة حول وقت الحدث وفق موقع الشمس في التاريخ الموافق 31 أكتوبر. تشير الصورة إلى أن الشمس توقيت شروق الشمس قد تراوح بين 6:10-6:18 صباحاً، وأن الشمس قد غربت في حدود 5:50-6:00 مساءً.

قُدر طول ظل الجندي بما يقدر بين 1.5-2 متراً ويشير هذا الطول بان فيديو احتفال قوات الدعم السريع بدخول واستلام الفرقة قد تم تصويره بين الثانية إلى الرابعة عصراً.

لقطة شاشة تم التقاطها بتاريخ 15\10\2024 م من قبل فريق تحقق مشروع مطمورة بتاريخ 15\10\2024 من فيديو يصور دخول جنود الدعم السريع إلى مقر الفرقة 21 مشاة تم نشره بتاريخ 31\10\2023 من قبل صفحة طه ود حنان على منصة أكس. توضح الصور أعلاه موقع الشمس والقمر في فجر 31 من أكتوبر 2023.

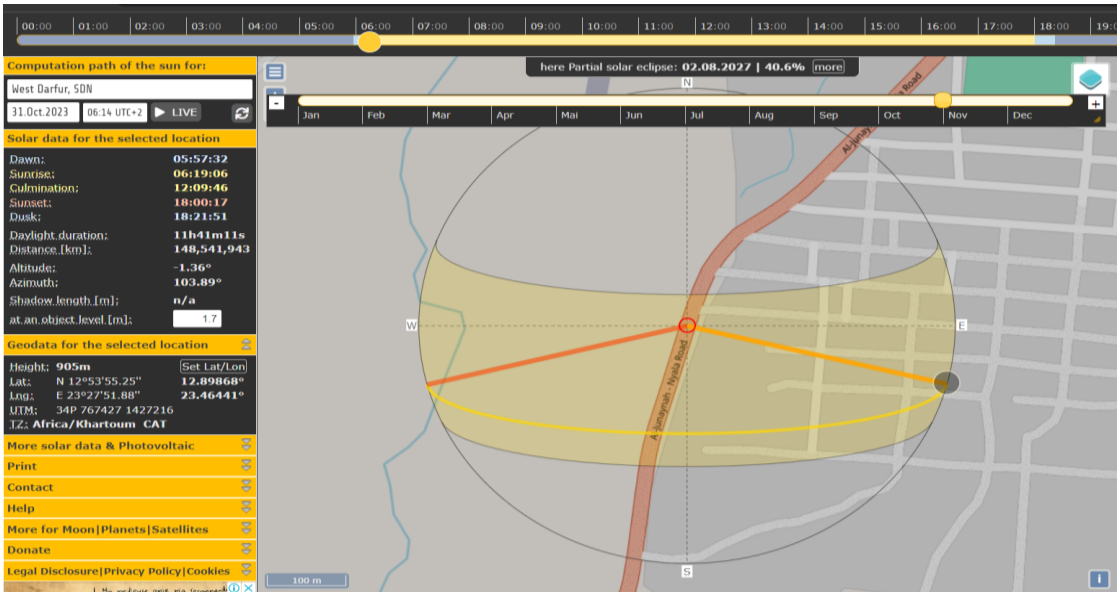

صورة قمر اصطناعي تم التقاطها من قبل فريق تحقق مشروع مطمورة. توضح الصورة تحليل الظل للصورة المرفقة في فيديو دخول قوات الدعم السريع لمقر الفرقة 21 مشاة، حيث توضح اللقطة معلومات شاملة حول وقت الحدث وفق موقع الشمس في التاريخ الموافق 31 أكتوبر. تشير الصورة إلى أن توقيت شروق الشمس قد وافق 6:22 صباحاً وأول ظهور لأشعة الشمس قد تم في تمام 6:23. ونرجح أنه وقت تصوير الفيديو وظهور الصورتين أعلاه.

بعد منتصف ليلة 30 أكتوبر -الوقت الذي سمع فيه نازحي المعسكر أن الفرقة قد سقطت في يد الدعم السريع- يُقدّر الشهود أن القذائف المدفعية التي وُجّهت على المعسكر في ذلك اليوم لا تقل عن الـ200 قذيفة مدفعية – تسبّبتْ في مقتل العشرات من سكان المعسكر. وفي صباح الـ31 من أكتوبر، بدأ الهجوم على المعسكر، حيث تمت محاصرته بالكامل من جميع الاتجاهات بسيارات الدفع الرباعي، والدراجات النارية، وحتى الأحصنة التي امتطاها بعض الجنود عند لحظة الهجوم.

لقطة شاشة تم التقاطها من فيديو تم نشره بتاريخ 04\09\2024 من قبل صفحة الدعم السريع على منصة أكس تظهر شكل عربات الدفع الرباعي التابعة لقوات الدعم السريع.

لقطة شاشة تم التقاطها من فيديو تم نشره بتاريخ 31\10\2023 من قبل صفحة طه ود حنان على منصة أكس تظهر المقارنة بين شكل سيارات الدفع الرباعي التابعة لقوات الدعم السريع في الصورة أعلاه وسيارات الدعم السريع في هذا الفيديو. وتظهر السيارات في اللقطات المختلفة بأن الفيديو المرفق قد تم تصويره في الشارع المؤدي إلى الفرقة 21 مشاة. استمر الفيديو إلى حين دخول القوات إلى داخل الفرقة.

Home
Explore
Notifications
Messages
Grok
Communities
Premium
Verified Orgs
Profile
More
Post
طـه ود حنـان
@6a7a_hussein
حسبنا الله ونعم الوكيل
زالنجي تلتحق ب نيالا
سقوط الفرقة 21 زالنجي في أيدي مليشيا الدعم السريع
#العدو_وين_مكانه
Translate post
0:53
طـه ود حنـان @6a7a_hussein · Oct 30, 2023
حقل ومطار بليلة
زالنجي
#العدو_وين_مكانه
Relevant people
طـه ود حنـان
@6a7a_hussein
Follow
جزبي نفسي و حزبي نفسي
#نسقط_لمن_نطبط (أنا زول ثائر ضد حكم الكيزان وضد الهبوط الناعم و ضد حكم العسكر وضد مليشيا الدعم السريع وضد الحرب وضد التطبيع)
What's happening
The Offseason
LIVE
Trending in Kenya
#BaltasarEngonga
8,749 posts
Trending in Kenya
Eastleigh
6,929 posts
Trending in Kenya
Amerix

4/2023
2023
Image © 2024 Airbus
Google Earth

صور للأقمار الصناعية تم التقاطها من قبل فريق تحقق مطمورة بتاريخ 24\06\2024. توضح الصورة طريق الفرقة 21 مشاة المصور فيه الفيديو أعلاه.

يروي الشهود والشاهدات أن الليلة كانت عصيبة لاستمرار المعارك والقصف المدفعي، حتى أن بعض نازحي/ات المعسكر حاولوا الفرار ليلًا من المعسكر. وفي الصباح، حوصر المعسكر من جميع الاتجاهات من قبل قوات الدعم السريع، ومن ثم دخل الجنود المعسكر بعد أن أحكموا قبضتهم على الفرقة 21 مشاة. يأكّد الشهود أن الجنود كانوا يرتدون ملابس الدعم السريع وبعضهم كانوا يرتدون ملابس مدنية و"الكدمول[4]."

لقطة شاشة تم التقاطها بتاريخ 24\06\2024 من قبل فريق تحقيق مطمورة توضح جنود قوات الدعم السريع بالزي الرسمي والجماعات الموالية لهم بالزي المدني داخل مقر الفرقة 21 مشاة بزالنجي بتاريخ 31\10\2023.

[4] قطعة من القماش تغطي الرأس والوجه تلبسها الجماعات التي تتحرك في أنشطة تجارية مختلفة في الصحراء.

وحسبما روى الشهود أنه بعد سقوط المعسكر على يد قوات الدعم السريع، لجأ بعض جنود الجيش السوداني لتغيير ملابسهم العسكرية، وارتداء ملابس مدنية، والدخول بعدها إلى المعسكر للاختلاط بالمدنيين هربًا من قيادة الفرقة 21 مشاة. حدثت -أثناء وبعد مداهمة المعسكر- العديد من الجرائم ضد المدنيين التي قد ترقى لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

التحليل القانوني

بعد إقامة مقابلات مع 24 نازح/ة من الشهود والضحايا من سكان معسكر الحصاحيصا، توصّل التحقيق إلى تحديد عدة من الجرائم التي تم ارتكابها في الهجوم من قبل قوّات الدعم السريع. يتناول هذا التحليل عناصر الجرائم، المسؤولية القانونية، تقييم الهجوم، التصنيف القانوني للجرائم، والتوصيات القانونية.

أولًا: الإطار القانوني

يستند هذا التحليل إلى المرجعيات القانونية التالية:

1. المادة 7(1)(د) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: تُعرّف التهجير القسري كجريمة ضد الإنسانية.
2. القانون الدولي الإنساني: يشمل مبادئ حماية المدنيين، وخصوصًا اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية.
3. البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977: يحظر القصف العشوائي الذي لا يميز بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
4. المادة 8 من نظام روما الأساسي: تتعلق بجرائم الحرب، بما في ذلك الهجمات العشوائية والقتل العمد للمدنيين.
5. اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية: تحظر القتل العمد للمدنيين.
6. المادة 7(1)(أ) من نظام روما الأساسي: تُعرّف القتل العمد كجريمة ضد الإنسانية.
7. المادتين 7(1)(ز) و8 من نظام روما الأساسي: تصنّف الاغتصاب والاستعباد الجنسي وغيرهما من أشكال العنف الجنسي كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
8. المادة 8(2)(ب)(2) من نظام روما الأساسي: تُعرّف التدمير الواسع للممتلكات دون ضرورة عسكرية كجريمة حرب.
9. اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006: تحظر الإخفاء القسري وتحدد الالتزامات القانونية المتعلقة بالكشف عن مصير المعتقلين أو أماكن وجودهم.
10. المادة 7(1)(ط) من نظام روما الأساسي: تُعرّف الإخفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية.
11. القانون الجنائي السوداني لسنة 1991: المواد (186) الجرائم ضد الإنسانية، (187) جريمة الإبادة الجماعية، (188) جرائم الحرب.

كل هذه المرجعيات تعتمد على القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، وتأتي ضمن إطار حماية المدنيين وضمان عدم وقوع انتهاكات حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة.

ثانيًا: عناصر الجرائم

1. التهجير القسري

يروي الشهود أنه عند مداهمة المعسكر كان جنود الدعم السريع يضربون الناس ويسألونهم عن سبب بقائهم حتى الآن. بعدها يتهمونهم بأنهم موالين للجيش السوداني، وأن هذا هو السبب الحقيقي لبقائهم. يشدّد الجنود أنهم أمروا السكّان بالخروج منذ وقت طويل، بينما يحكي الشهود أنّهم لم يغادروا لأسباب متعلقة بعدم رغبتهم في مغادرة المعسكر كحق شرعي بالإضافة لأنّهم لا يعلمون مكانًا آخر للذهاب إليه كبديل:

"قلنا انو يعني صعب شوية مثلا المعسكر انو كلو كدا تتفرتق. والحاجة الخلانا انو نكون قاعدين نقولو انحنا اسي لو طلعنا نعملو شنو او نشيلو شنو"

وروى الشهود فيما بعد أن القوات طلبت منهم صراحة أن يغادروا المعسكر وطلبوا منهم التوجه نحو بوابة واحدة فقط هي المسموح الخروج منها. وفيما بعد، اتضح أن الجنود كانوا يقفون في هذه البوابة ويقومون بتفتيش النازحين/ات، وسرقة كل ما هو غالٍ وثمين من هواتف، وأموال، وحتى الملابس. والجدير بالذكر أن المعسكر كان ملجأ لآلاف الأسر الذين أجبروا جميعًا على الخروج من بوابة واحدة في تدافع مصحوب بهلع وخوف كبير.

تعرف المحكمة الجنائية الدولية التهجير القسري بأنه ترحيل الأشخاص المحميين قسراً من المنطقة التي يقيمون فيها بصفة مشروعة بالطرد أو بأي فعل قسري آخر من دون مبررات يسمح بها القانون الدولي. وهو الأمر الذي يشتبه حدوثه في معسكر الحصاحيصا من قبل قوات الدعم السريع حيث قامت بإخلاء المعسكر وملاحقة النازحين/ات في الطريق وإطلاق النار عليهم وسرقة ممتلكاتهم. وكما هو معروف، جرائم السرقة والنهب هي نمط لقوات الدعم السريع بدأ منذ لحظة الهجوم على المعسكر. قامت القوات بالدخول على النازحين/ات في منازلهم وسرقة مقتنياتهم الثمينة تحت تهديد السلاح.وتعرّض كل من يحاول المقاومة للقتل مباشرَة. يروي أحد الشهود:

"الهجوم حصل بي انو الدعامة حاصروا المعسكر و منعوا الناس من الطلوع على حسب الأنا رأيتو كمية من الدعم السريع ربطوا المعسكر بكل الاتجاهات وشكلو كمية كبيرة تداخلو جوا الأحياء وجوا البيوت يجو يلقوك جوا بيتك يضربوك يدقوك يطلعوك من البيت دا الحصل انا شخصيا كان 4 نفر في البيت وجوا لقونا في البيت قالو لينا انتو في البيت قاعدين تعملو شنو اطلعوا من البيت... كلمناكم زمان اطلعوا مادايرين تطلع وهل انتو تابعين للجيش ما دايرين تطلعوا كلكم عساكر وغايتو انحنا أبرياء مواطنين ساكت وصادروا مننا كمية من التلفونات وأجهزة لابتوب"

ويقول آخر في وصف الهجوم وما حدث في طريق الخروج:

"لا يقل عن 500 شخص انا في طريقي للخروج من معسكرات الحصاحيصا لغاية مدينة زالنجي بكل شارع والتاني تلقا كمية كبيرة من الدعم السريع مرتكزين عاملين شكل بوابات بفتشوك اي حاجة عندك بدقوك وبشيلو منك "

وتسائل الضحايا عن سبب استمرار حدوث مثل هذه الانتهاكات لهم/ن منذ بداية الصراع في إقليم دارفور، وأشار شاهد لموجات النزوح المتكررة التي تعرض لها مواطنو/ات دارفور منذ العام 2003 فقال:

"يعني كلو زمن بفكر انو انحنا ليه حصل لينا كدا رغم انو انحنا اسي عندنا 22 سنة برضو في النزوح الاول بتاع 2003 بعدما خلصنا 22 سنة دا هو حصل لينا تاني يعني بكون في حالات نفسية وفي ناس يعني ماتو بالسبب دا كتير يعني الزول بفكر بس دايما في الحاجة دي، ليه انو انحنا عملنا شنو انحنا ليه بتحصل لينا كدا يعني تعسيرات كتيرة جدا يعني"

وفقًا للمادة 7(1)(د) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التهجير القسري يُعد جريمة ضد الإنسانية عندما يتم ترحيل الأشخاص المحميين قسريًا من المنطقة التي يقيمون فيها بصفة مشروعة، سواء بالطرد أو بوسائل قسرية أخرى دون مبرر قانوني. في هذا السياق، يُشتبه حدوث تهجير قسري في معسكر الحصاحيصا. هذه الأفعال تنتهك بوضوح مبادئ القانون الدولي الإنساني التي تحظر التهجير القسري للأشخاص المحميين إلا في حالات الضرورة العسكرية.

2. القصف العشوائي

عانى المواطنين/ات في معسكر الحصاحيصا -طوال فترة الحصار- من قصف عشوائي متجدّد من قوات الدعم السريع بأنواع مختلفة من الأسلحة منها المدفعية الثقيلة والطائرات المسيرة بالإضافة للإطلاق العشوائي للذخيرة باتجاه المعسكر مما أدى لمقتل عشرات النازحين/ات ومن ضمنهم أطفال ونساء. ويحكي الشهود أن حتى عملية دفن الجثث كانت عملية صعبة، والشروع فيها كان يعرضهم/ن للقتل نسبة لأن القصف والرصاص يستمران لأوقات طويلة، بالإضافة لخطورة الخروج خارج المعسكر باتجاه أي مقبرة؛ فأضطر الناس لدفن ذويهم داخل منازلهم – وهي خطوة على ضرورتها تتعارض الثقافة السودانية في دفن الموتى.

استمر نمط القصف العشوائي لفترة طويلة، وأحد العوامل التي ساهمت في استمراره هو موقع المعسكر المتاخم لقيادة الفرقة 21 مشاة زالنجي جاعلًا اياه في مرمى نيران قوات الدعم السريع. وبحسب أقوال الشهود، يفترض جنود الدعم السريع أن النازحين/ات في المعسكر هم موالين/ات للجيش – اتهام قيل لهم صراحة عند الهجوم على المعسكر. أيضًا ألقي اللوم على النازحين/ات لعدم مغادرة المعسكر قبل الهجوم، وافتراض أن بقاءهُم/ن لهذا الوقت يعني تحالفهم/ن مع الجيش. وبحسب افادات الشهود، أن أعداد القتلى في الفترة منذ بدء حرب 15 أبريل وحتى شهر يونيو 2023 تقدّر بـ180 قتيلًا حصرتهم المستشفيات المحلية.

يُعتبر القصف العشوائي انتهاكًا صارخًا لمبدأ التمييز في القانون الدولي الإنساني الذي يقتضي من أطراف النزاع التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية. يُشكل القصف العشوائي بالمدفعية والطائرات المسيَّرة لمعسكر الحصاحيصا انتهاكًا للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977. ما نجم عن هذا القصف العشوائي من قتل، للأطفال والنساء، يمكن أن يصنَّف كجريمة حرب بموجب المادة 8 من نظام روما الأساسي، والتي تحظر الهجمات العشوائية التي قد تلحق أضرارًا جسيمة بالمدنيين/ات.

3. جرائم القتل العمد للمدنيين

يروي الشهود أن قوات الدعم السريع بعد أن اقتحمت المعسكر قامت بقتل وتصفية العديد من المواطنين لأسباب مختلفة. ضمن هذه الأسباب، اتهامهم لبعض النازحين/ات بأنهم/ن ينتمون/ين أو مواليين/ات للجيش السوداني. وقامت تلك القوّات بقتل عدد من الأفراد الذين حاولوا المقاومة عند التعرض لسرقة وسائل نقلهم أو أموالهم أو هواتفهم المحمولة وحتى ملابسهم. ويروي الشهود أن التعرض للقتل كان من أسهل الأشياء التى قد تقع على الفرد، لأن أقل مخالفة أو امتناع عن الانصياع لأوامر الجنود يعرضك للقتل المباشر، ناهيك عن معدلات قتل المدنيين الكبيرة التي تمت عن طريق الرصاص العشوائي على المعسكر عند حصاره، ولاحقًا، في طريق النزوح، تمت ملاحقة النازحين والتعرض لهم بالمضايقات والنهب والسلب والقتل وإطلاق النار العشوائي باتجاههم.

يحظر القانون الدولي الإنساني، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية، القتل العمد للمدنيين/ات. تُعتبر جريمة القتل العمد أيضًا جريمة ضد الإنسانية وفقًا للمادة 7(1)(أ) من نظام روما الأساسي. الشهادات التي تشير إلى عمليات القتل المنهجي التي نفذتها قوات الدعم

السريع ضد المدنيين، سواء كانوا متهمين بدعم الجيش السوداني أو في سياق سرقة ممتلكاتهم، تدخل في نطاق القتل العمد الذي يمكن اعتباره جريمة ضد الإنسانية و/أو جريمة حرب.

4. التدمير الواسع للممتلكات

إحدى الأنماط التي حدثت في الهجوم على المعسكر هي التدمير الواسع للممتلكات، حيث روى الشهود أن قوات الدعم السريع حرقت العديد من المنازل تمامًا بعد نهبت وفككت مكوناتها حتى الأبواب والشبابيك والأسقف.

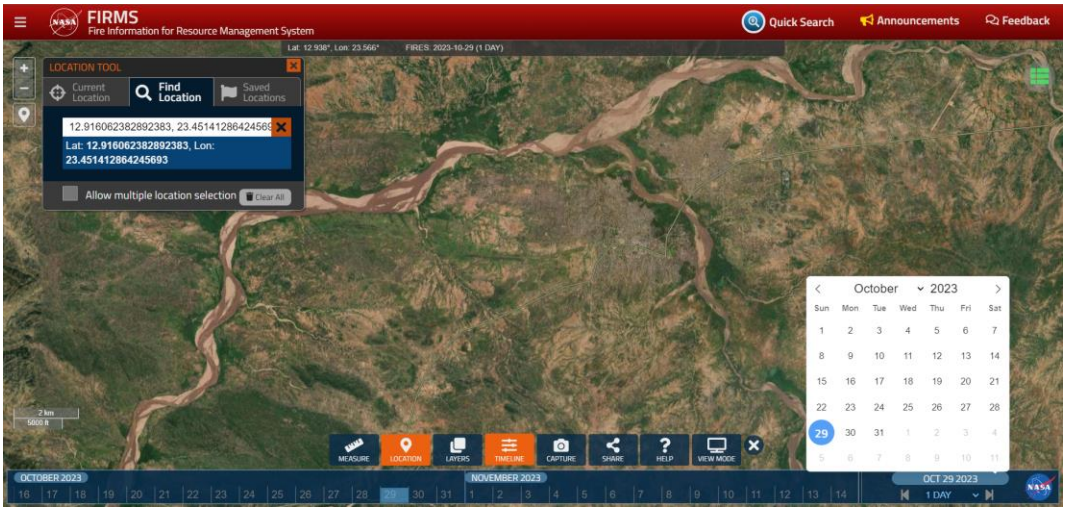

صورة قمر اصطناعي تم التقاطها بتاريخ 2024\06\13 من موقع *Nasa Firms* توضح مؤشر كتلة منطقة الحرق بمدينة زالنجي بعدة مناطق باللون الأحمر تظهر أحدها بالجنوب الغربي لموقع معسكر الحصاحيصا وبالقرب من مقر الفرقة بتاريخ 2023\10\30 الذي استمر لمدة تتراوح بين 12 إلى 24 ساعة (يشير اللون الأحمر إلى حريق كبير استمر لمدة لا تزيد عن 24 ساعة). في اللقطة الثانية يختفي مؤشر كتلة الحرائق ذي اللون الأحمر وتوضح اللقطة المقارنة ما قبل وبعد الحريق في المكان المذكور أعلاه.

يُعد التدمير المتعمد للممتلكات المدنية -كما هو موثق في المعسكر- انتهاكًا لمبدأ حماية الممتلكات المدنية في النزاعات المسلحة. وفقًا للمادة 8(2)(ب)(2) من نظام روما الأساسي، يُعتبر التدمير الواسع للممتلكات - دون ضرورة عسكرية- جريمة حرب. كما تُعتبر أعمال التفكيك والنهب من الجرائم التي يحظرها القانون الدولي.

5. الإخفاء القسري والعنف الجنسي المتصل بالنزاع

يروي الشهود أن العديد من الشباب تعرضوا للإعتقال والإخفاء القسري. وروى العديد قصصًا مختلفة متعلقة بفقدانهم لأقاربهم وعدم معرفتهم بأماكنهم، حيث قام جنود الدعم السريع باستهداف الشباب

والرجال في مقتبل العمر بعمليات الاعتقال والإخفاء والتعذيب مع تكرار الاتهام بأنهم ينتمون للجيش السوداني.

الإخفاء القسري هو أحد أنماط انتهاكات الدعم السريع. حدث هذا الأمر -ولا زال يحدث في ولايات مختلفة في السودان- تحديدًا في الولايات التي بدأ فيها أو انتقل إليها الصراع فيما بعد. يستصحب هذا الإخفاء ظروف اعتقال غير إنسانية، فيمنع عن المحتجزين الأكل والماء ويتعرضون للمضايقات المستمرة والتعذيب وفي بعض الأحيان القتل المباشرة. يروي أحد المنتسبين إلى الجيش الذين تعرّضوا للاعتقال -ضمن الذين أجرينا معهم مقابلات- أن عدد المعتقلين يتراوح بين 200 – 250 معتقلًا، 50 منهم فقط هم من ينتمون بالفعل للجيش السوداني.

وفي حالات النساء فإنهن يتعرضن الاستعباد بصورة عامة والاستعباد الجنسي بصورة خاصة. يتضمن ذلك إلزامهنّ بخدمة الجنود وتقديم أعمال الرعاية لهم من طبخ وغسيل، بالإضافة لاستغلالهن جنسيًا. من الملاحظ أن نمط الانتهاكات الجنسية هو، أيضًا، نمط متكرّر في انتهاكات الدعم السريع حيث قال أحد الشهود عند سؤاله عن احتمالية حدوث جرائم عنف جنسي:

"حاجات دا في راقد دا ما داير ليا كلام يعني ، اغتصاب دا عندنا شي عادي بالنسبة للناس ديل"

وأشار آخر في الحديث عن جرائم الاغتصاب و شكل السلطة الحالي في الولاية:

"ديل ما ياهم ذاتو ناس دعم السريع مافي غيرهم. حاجات البسوو الحاجات ديل كلها ياهو اغتصابات وقتل وشرد، دا كلها دعم السريع مافي فرق ديل.. هسي عندنا قال قال قال حكومة في الولاية. دا ما حكومة دا فقر، والله غايتو بس نشوفو يعني لي قدام ربنا يسهل يعني"

والجدير بالذكر أن قوات الدعم السريع شرعت في تكوين أشكال مختلفة من الحكم والسلطة -أشار عليها الشاهد في الاقتباس السابق- في الولايات التي تحكم القبضة .وتضيف شاهدة أخرى:

"والله قبل الهجوم بتاع معسكر بتحصل كان مسألة بتاعة الاغتصابات لانو يعني الظروف أجبرت الناس انو في ناس يعني حتى لو تعرف انو في ناس بمسكوهم وبغتصبوهم، يعني بقول انو يعني ما عندهم حاجة انا نخاطر عشان بمشو يجيبو خضار ويمشو السوق في نفس الزمن لمن يمشو السوق يعني بعتقلوهم أو بعتقلوهم بختوهم مثلا في مكان معين يعملو زي الليلة أو يومين تلاتة وبعد داك بفكوهم دا بكون حالة ظاهر حالة اغتصاب. لكن المشكلة انو المجتمع بتاعنا مجتمع بسيط يعني الحاجة الحصل ليو ما بعترف

بصورة مباشرة. انو يقول انا حصل لي حاجة زي دا. لكن الاغتصابات قبل الهجوم بتاعة معسكر ونفس لحظة الهجوم ذاتها وفي حاجات كتيرة كدا كان حاصل لكن بس المجتمع يعني ناس اتربا مثلا العادات والتقاليد بدل يقول انو عشان هو يلقا حقو بخاف انو ياخي فلان يقول اغتصبوني وكدا يعني"

يُعد الإخفاء القسري جريمة ضد الإنسانية وفقًا للمادة 7(1)(ط) من نظام روما الأساسي. ما حدث في معسكر الحصاحيصًا -من اعتقال أو خطف للنساء والشباب والرجال- يعد انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان. يمثل أيضًا

عدم الكشف عن مصير المعتقلين أو أماكن وجودهم، إلى جانب تعرضهم للتعذيب والاستعباد الجنسي، انتهاكًا لاتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006. يستصحب الإخفاء القسري معه انتهاكات أخرى مثل التعذيب والقتل خارج نطاق القانون، مما يزيد من خطورة الجريمة. وكذلك يُعد العنف الجنسي في النزاعات جريمة خطيرة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. يُصنَّف الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، وغيرهما من أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع المسلح، كجرائم حرب وجريمة ضد الإنسانية وفقًا للمادتين 7(1)(ز) و8 من نظام روما الأساسي. يعزز استهداف النساء بالاعتداء الجنسي أثناء النزاع الطبيعة المنهجية لهذه الانتهاكات، ما يجعل قوات الدعم السريع مسؤولة عن ارتكاب هذه الجرائم.

6. القانون الجنائي السوداني

لقد أفرد القانون الجنائي السوداني لعام 1991 تعديل 2009 في الباب الثامن عشر مساحة متعلقة بالجرائم "الخطيرة" والجرائم الدولية على نحو واسع. وعلى الرغم من أن التعديلات التي تمت لم تكن كافية، أو نتاج تطور قانوني عادي، وإنما كانت إجراءات سياسية متعلقة بتلك المرحلة، وبالتالي لم يتم تعديل قانون الإثبات ليواكب التطور. على أي حال، فإن القانون المحلي يأخذ الاختصاص المبدئي ويعتبر التدخل الدولي استثناءًا. لقد نصّت المواد على :

- المادة 186: الجرائم ضد الإنسانية. وقد تضمنت المادة القتل العمد لشخص أو أكثر، أو فرض أحوال معيشية قاسية بقصد إهلاك السكان، أو فرض حرمان على حريّة السكان، أو الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال، أو إبعاد وترحيل شخص أو مجموعة من السكان من المشمولين بالحماية، أو نقلهم قسرًا من المنطقة التي يتواجدون فيها بصورة مشروعة، أو سجن شخص أو أكثر أو حرمانهم حرمانًا كبيرًا من الحرية البدنية بأي صورة بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني.
- المادة 187: جرائم الإبادة الجماعية. هذه المادة اقتبست بشكل كامل من نظام روما الأساسي من حيث التعريف والأركان الأساسية للمادة. ولكن، حدّد القانون السوداني العقوبة الأقصى لهذه في الإعدام، بخلاف ما هو معمول به في النظام الدولي الذي لا يطبق عقوبة الإعدام.
- المادة 188: جرائم الحرب. وهي أيضا مأخوذة من نصوص القانون الدولي الإنساني والذي يعرفها بأنها المخالفات التي تقع من الأطراف المتحاربة في سياق نزاع مسلح دولي أو غير دولي، مثل قتل الأشخاص المشمولين بالحماية، أو التعذيب الأشخاص المشمولين بالحماية، أو معاملتهم معاملة غير إنسانية بغرض معاقبتهم أو تخويفهم أو إكراههم، أو انتهاك الكرامة لشخص أو أكثر، أو اعتقال شخص أو أكثر، او استخدم الإكراه في مواقعة أنثى أو ممارسة الجنس مع الذكر.

ثالثًا: المسؤولية القانونية

- المسؤولية الجنائية الفردية: يُعد قادة وعناصر قوات الدعم السريع المتورطون في الهجوم على معسكر الحصاحيصا مسؤولين جنائيًا عن الجرائم المرتكبة بموجب القانون الجنائي الدولي.
- مسؤولية القادة: قد يُعتبر القادة العسكريون مسؤولين بموجب مبدأ "مسؤولية القيادة" إذا ثبت أنهم أصدروا الأوامر أو لم يتخذوا إجراءات لمنع الجرائم ومعاقبة مرتكبيها. بحسب التحقيق والشهادات، من كان يتحكّم في زمام الأمور في حادثة الهجوم على معسكر الحصاحيصا هو القائد علي يعقوب.
- القصد الجنائي: النية الجنائية هي عنصر أساسي لتحديد المسؤولية الجنائية لقوات الدعم السريع في الهجوم على معسكر الحصاحيصا. وفقًا للشهادات المقدمة والأدلة المتاحة، يبدو أن هناك نية واضحة لارتكاب جرائم ضد المدنيين، حيث تشير الشهادات إلى أن قوات الدعم السريع كانت تستهدف عمدًا النازحين داخل المعسكر لأسباب متعلقة بولائهم المفترض للجيش السوداني. في جرائم مثل التهجير القسري، القتل العمد، والاعتداء الجنسي، يمكن إثبات النية الجنائية من خلال الأفعال التي رافقت الهجوم، مثل:
  - التهجير القسري: كانت قوات الدعم السريع على علم بأنّ النازحين لهم حق البقاء في المعسكر، ومع ذلك، أجبروهم على الخروج بالقوة. تتجلى النية هنا في استخدام العنف لفرض الهجرة.
  - القتل العمد: يُظهر القتل العشوائي والمقصود للمدنيين وجود نية جنائية مسبقة، خاصة في ظل الادعاءات بأن بعض المدنيين كانوا يُتهمون بالانتماء للجيش السوداني ويُقتلون على هذا الأساس.
  - العنف الجنسي: تتضح النية الجنائية كذلك في الاعتداءات الجنسية الممنهجة على النساء، ما يبين أن هذه الجرائم كانت جزءًا من استراتيجية نشر الرعب والسيطرة. إثبات هذه النية يشير إلى أن هذه الأفعال لم تكن مجرد تصرفات فردية من الجنود، بل كانت جزءًا من حملة منهجية تستهدف سكان المعسكر.

رابعًا: تقييم الهجوم

يبدو، وفقًا للشهادات، أن الهجوم على معسكر الحصاحيصا كان ممنهجًا ومقصودًا ضد المدنيين النازحين. وتتخلّله العناصر التالية:

- انتهاك مبدأ التمييز في القانون الدولي الإنساني: تُعتبر الهجمات العشوائية على المعسكر، والتي تسببت في قتل المدنيين دون تمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين، انتهاكًا صارخًا لمبدأ التمييز.
- انتهاك مبدأ التناسب: يُظهر الهجوم، الذي أدى إلى قتل المدنيين وتدمير ممتلكاتهم استخدامًا مفرطًا للقوة، مما يخالف مبدأ التناسب المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني.
- تهجير قسري ونهب: تُظهر عمليات الطرد الجماعي والسرقة المنظمة أن الهجوم لم يكن يهدف فقط إلى السيطرة على المعسكر بل إلى إرهاب السكان المدنيين وتهجيرهم قسرًا.

خامسًا: التصنيف القانوني للجرائم

1. جرائم ضد الإنسانية:
   1.1. التهجير القسري (المادة 7(1)(د) من نظام روما الأساسي).
   1.2. القتل العمد للمدنيين (المادة 7(1)(أ)).
   1.3. الإخفاء القسري (المادة 7(1)(ط)).
   1.4. الاغتصاب والعنف الجنسي (المادة 7(1)(ز)).
2. جرائم حرب:
   2.1. الهجمات العشوائية (المادة 8 من نظام روما الأساسي).
   2.2. القتل العمد (المادة 8).
   2.3. تدمير الممتلكات دون ضرورة عسكرية (المادة 8(2)(ب)(2)).
   2.4. العنف الجنسي والاستعباد الجنسي (المادة 8).

سادسًا: تحليل الأنماط

- النمط الزمني وتكرار السلوك: يعتبر نمط حصار المعسكرات أحد السلوكيات الممنهجة التي تسلكها قوات الدعم السريع ضد المدنيين في إقليم دارفور وتوجد حوادث مسجّلة سابقة لهذا الأمر على سبيل المثال حصار مورني في ولاية غرب دارفور والذي تتشابه فيه أنماط الانتهاكات مثل منع المواطنين/ات من حق التنقل والحركة. في أغلب الحالات -ما قبل حرب 15 أبريل 2023- كانت قوات الدعم السريع تُجبر سكان المعسكرات لدفع ما أسموه "بالدية" أدعاءًا من قبل تلك القوّات أن سكان المعسكر تسببوا في قتل أحد منتسبيهم أو أقاربهم بدون أدلة واضحة أو محاكمات. ومن ثم، تفرض مبالغ معينة تقوم الإدارات الأهلية في المعسكر بجمعها في سبيل التحرر من الحصار. يعتبر ما حدث في معسكر الحصاحيصا مختلفًا عن هذا النمط قليلًا، حيث كان الهدف من حصار المعسكر يتعلق بالاستيلاء على المنطقة وفرض السيطرة عليها خاصة بعد الاستيلاء على الفرقة 21 مشاة زالنجي. كما امتد الحصار على معسكر الحصاحيصا لعدة أسابيع حدث فيها جرائم ذُكرتْ في سمات الحصار سابقًا.
أحد أنماط قوات الدعم السريع في الحرب هي جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع، حيث سُجّلت العديد من الحالات منذ بداية الصراع في دارفور 2003 وحتى ما بعد حرب 15 أبريل مما يشير لاستخدام قوات الدعم السريع للإغتصاب كسلاح حرب في مناطق مختلفة في السودان من الولايات التي يشتعل فيها النزاع الآن.

يعتبر القصف العشوائي غير المميز بين الأهداف العسكرية والمدنية أحد أنماط قوات الدعم السريع كذلك في الحروب، حيث يتكرر هذا الأمر حاليًا في ولاية شمال دارفور ويودي بحياة المدنيين/ات على مدار الساعة، بينما يُفرض حصارًا على الولاية بالكامل وهجوم متواصل عليها نتيجته كارثيّة على أمن الولاية واستقرارها وجعلها من أصعب بقاع السودان للعيش حاليًا.

- تحليل الجناة: تُعتبر قوات الدعم السريع جماعة شبه عسكرية -يقودها محمد حمدان دقلو "حميدتي"- وأحد الأطراف الأساسية في حرب 15 أبريل. هذه القوات لديها تاريخ طويل من الانتهاكات في دارفور ضد المدنيين منذ بدء الأزمة في المنطقة في عام 2003. تطورت هذه القوات لتصبح قوة كبيرة مؤثرة في السودان، لديها تسلسل قيادي واضح، ويتبع أفرادها أوامر قياداتها العليا. تُتهم قوات الدعم السريع بارتكاب مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاع في السودان، بما في ذلك القتل، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي والتعذيب والتهجير القسري.

- تحليل الضحايا: يعتبر الضحايا، في حادثة الهجوم على معسكر الحصاحيصا بوسط دارفور، هم جميع نازحي/ات المعسكر. من الأنماط الملاحظة عند الهجوم هي استهداف الفئات العمرية الشابة من الرجال بجرائم الاعتداء الجسدي والاعتقال. استهداف للنساء بجرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع (مثل الاغتصاب والاستعباد الجنسي والاخفاء القسري) هو نمط آخر شائع يستخدم الاغتصاب كسلاح حرب.

سابعًا: التوصيات القانونية

1. تحقيق دولي: يتعين على المجتمع الدولي، منظمات حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، فتح تحقيقات شاملة حول هذه الجرائم. استنادًا إلى الأدلة الحالية، يجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات في إطار المحاكمات الدولية.
2. حماية النازحين: يجب اتخاذ تدابير لحماية النازحين وضمان سلامتهم في أماكن اللجوء، بما في ذلك حمايتهم من أي هجمات مستقبلية أو تهديدات محتملة.
3. محاسبة المسؤولين: يجب تقديم القادة العسكريين والمدنيين المتورّطين في إصدار الأوامر أو التغاضي عن الجرائم إلى العدالة. كما يجب معاقبة أي فرد أو جهة شاركت في التستُّر على هذه الجرائم.
4. تعويضات للضحايا: يجب إنشاء آلية لتعويض الضحايا وأسرهم عن الأضرار الجسيمة التي تعرّضوا لها جرّاء الهجوم، بما في ذلك تعويضات مالية ودعم نفسي واجتماعي.

الخاتمة والتوصيات

إن ما شهده الضحايا في الهجوم على معسكر الحصاحيصا (ما يقارب العام منذ حدوثه) من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التهجير القسري، القصف العشوائي، جرائم القتل العمد، التدمير الواسع للممتلكات، والإخفاء القسري، والعنف الجنسي، يعكس مدى تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية في السودان بعد حرب 15 أبريل 2023. لقد عانى المدنيون/ات، وخاصة النساء والأطفال، من مخاطر متزايدة بسبب الصراع المستمر، يتمثّل أولها في الإجبار القسري للسكان على مغادرة منازلهم واللجوء إلى معسكرات لجوء في الدول المجاورة أو النزوح إلى مناطق أكثر أمنًا وترك منازلهم/ن وممتلكاتهم/ن وراءهم/ن، بالإضافة للتعرُّض لعمليات السرقة والنهب الممنهجة والإضطهاد في طريق الخروج من المعسكر – ما جعلهم ضحايا لجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. يتطلّب الوضع الراهن اتخاذ إجراءات فورية من قبل المجتمع المحلي، والإقليمي، والدولي لحماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للنازحين/ات، واللاجئين/ات والضحايا.

التوصيات

1. المساعدات الإنسانية العاجلة: العمل على توفير الغذاء والإمدادات الطبية والمياه النظيفة بشكل عاجل للمتضررين في مختلف المناطق التي قام النازحين باللجوء إليها أو النزوح إليها من جديد (على سبيل المثال، معسكرات شرق تشاد التي يتواجد فيها عدد كبير من الضحايا المتأثرين بانتقال الصراع لولايات دارفور). يعاني اللاجئين/ات في معسكرات شرق تشاد من أوضاع انسانية متدهورة ونقص حاد في الغذاء والرعاية الطبية، وهناك حاجة عاجلة للتدخل من المنظمات الدولية لضمان حصول اللاجئين/ات على الغذاء والخدمات الإنسانية، خاصةً الرعاية الطبية لِلمتأثرين بالإصابات المباشرة من القصف المدفعي و الاعتداءات المختلفة.
2. آليات الحماية: إنشاء آليات حماية قوية للفئات المستضعفة، وخاصة النساء والأطفال، لمنع المزيد من العنف والاستغلال، بما في ذلك التدابير ضد العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي وضمان تقديم المساعدات المتخصصة للناجيات من العنف الجنسي من دعم نفسي وطبي. من الضروري تتبع خط النزوح للضحايا من مدن وولايات دارفور وتحليل الأوضاع الأمنية التي يعيش فيها اللاجئون/ات، حيث سجلت العديد من المزاعم حول تعرُّض اللاجئات في معسكرات شرق تشاد لجرائم عنف جنسي بالإضافة لجرائم قتل و تهديد أمني. من الضروري أيضًا إنشاء آليات حماية اللاجئين واللاجئات السودانيين/ات في المعسكرات ومراقبة الأوضاع الأمنية.
3. المناصرة من أجل المساءلة: يجب تعزيز جهود المناصرة من أجل المساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها سكان معسكر الحصاحيصا. من الضروري أن تعمل الهيئات المحلية والإقليمية والدولية على التحقيق في هذه الانتهاكات بشكل عاجل ودقيق، وتوثيق الشهادات من الضحايا والشهود لتوفير أدلة قوية. يجب تشجيع هذه الهيئات على اتخاذ إجراءات قانونية ضد الجناة، وضمان تقديمهم إلى العدالة،

لضمان التزام المجتمع الدولي بحماية حقوق الإنسان، وحماية الفئات المستضعفة، وعدم إفلات الجناة من العقاب.

adeela
عديلة

مطمورة عديلة

Sudan Rights
Watch Network